عليه وان لم يأذن اصله ويعتبر رشده في فرض
الكفاية فان اذن اصله او رب الدين في الجهاد
ثم رجع بعد حزوجه وعلم بالرجوع وجب
رجوعه اذ لم يحضر الصف والا بان حضره
حرم انصرافه لقوله تعالى اذا لقيتم فئة
فاثبتوا ولقوله اذا لقيتم الذين كفروا
زحفا فلا تولوهم الادبار ولان الانصراف
يشوش امر القتال ويثبط الوجوب
الرجوع ايضا ان لا يخرج بجعل من السلطان
كما نقله ابن الرفعة عن الماوردي وعزى
لنص الام وان يأمن على نفسه وماله
ولو تنكسر قلوب المسلمين والا فلا يجب
الرجوع فان امكنه عند الخوف ان يقيم
في قرية بالطريق الى ان يرجع الجيش فرجع
معهم لزمه وان دخلوا اي الكفار بلدة
لنا مثلا تعين الجهاد على اهلها سواء
امكن تأهبهم لقتال ام لم يمكن لكن على
كل من قصد انه ان اخذ قتل اولو يعلم
انه ان امتنع من الاستسلام قتل او لم
تأمن

تأمن المرأة فاحشة ان اخذت وعلى من دون
مسافة قصر منها وان كان في اهلها كفاية
لانه كالحاضر معهم فيجب ذلك على كل ممن ذكر
حتى على فقير وولد ومدين ورقيق بلا
اذن من الاصل ورب الدين والسيد ولو
كفى الاحراز وعلى من بها اي بمسافة القصر
فيلزمه المضي اليهم عند الحاجة بقدر كفاية
دفعا لهم وانقاذا من الهلكة فيصير
فرض عين في حق من قرب عهده وفرض
كفاية في حق من بعد واذا لم يمكن من
قصد ناهب بقتال وجوارا سرا وقتلا
فله الاستسلام وقال بعيد زدته بقولي ان
علم انه ان امتنع منه قتل وامنت المرأة
فاحشة ان اخذت والا تعين الجهاد كما مر
فان امنت المرأة ذلك حالا لا بعد الاسر
احتمل جواز استسلامها ثم تدفع اذا اريد
منها ذلك ذكره في الروضة كاصلها ولو
اسروا مسلما وان لم يدخلوا دارنا لزمه
الوضع خلافا لما في المجموع بان يكون قاتلين

Copyright © King Saud University